لافارج في سوريا: بدء محاكمة تاريخية بشأن تمويل الإرهاب

واستمرار التحقيق في التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية

باريس، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2025

في الفترة من 4 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 16 كانون الأول/ديسمبر ستمثل الشركة الفرنسية مُتعدّدة الجنسيات لافارج والعديد من مسؤوليها التنفيذيين السابقين أمام محكمة باريس الجنائية بتهمة تمويل منظمات إرهابية أثناء الحرب الأهلية السورية. توفِّر هذه القضية غير المسبوقة للنظام القضائي الفرنسي فرصة حاسمة ونادرة لتقييم مسؤوليات الشركات مُتعددة الجنسيات التي تعمل في مناطق النزاع.

كشفت استقصاءات إعلامية في عام 2016 أن لافارج دفعت أموالًا لجماعات مُسلّحة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية، للحفاظ على مصنعها السوري للأسمنت قيد التشغيل خلال الحرب، على الرغم من المخاطر الجسيمة على موظفيها، ووفقًا للأرقام التي توصَّل لها قضاة التحقيق، فمن المُفترض أن لافارج دفعت أكثر من 5 ملايين يورو على شكل "مدفوعات أمنية" ومشتريات مواد خام.

في أعقاب هذه الاكتشافات تقدَّمت شيربا والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان و11 موظفًا سوريًّا سابقًا بشكوى جنائية ضد لافارج وفرعها السوري والعديد من المدراء التنفيذيين بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وتمويل مشروع إرهابي وتعريض حياة الأفراد للخطر.

غدًا، وبعد ثماني سنوات من التحقيق القضائي، ستَمثَل الشركة بصفتها كيانًا اعتباريًا وأربعة من مسؤوليها التنفيذيين السابقين الفرنسيين أمام محكمة باريس الجنائية بتهمة تمويل منظمات إرهابية وانتهاك العقوبات الدولية، وسيمثل أمام المحكمة مديران لأمن المصنع ووسيطان سوريان بتهمة تمويل الإرهاب.

نقطة تحوُّل فارقة في المعركة الطويلة التي قادها موظفون سوريون سابقون

رغم التحديات القانونية العديدة التي أثارتها لافارج، إلا أن المحاكمة جارية الآن، ويُعتبر ذلك نقطة تحوُّل فارقة في المعركة القانونية الطويلة التي قادها موظفو لافارج السابقون ومنظمتانا.

بالنسبة للموظفين السابقين الذين قدموا الشكوى، فقد طال انتظار هذه اللحظة. وأضاف محمد، وهو موظف سابق في لافارج في سوريا ومُدَّعٍ في القضية: "بدلاً من الاستثمار في حماية موظفيها السوريين في وقت الحرب، كانت لافارج تموِّل جماعات مُسلَّحة. بعد تسع سنوات من تقديم هذه الشكوى، ما زلنا نأمل في تحقيق العدالة".

سيحضر عدَّة موظفين سوريين سابقين المحاكمة للإدلاء بشهاداتهم حول ما تعرضوا له، ويتضمن ذلك عمليات اختطاف وتهديدات لحياتهم. بعد أكثر من عقدٍ من الزمان، سيجاهرون بما حدث سعيًا لتحقيق العدالة والحصول على تعويضات.

وستحضر شيربا والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان بصفتهما طرفين مدنيين في الشكوى. وتماشيًا مع مهامنا، سنولي اهتمامًا شديدًا لقضايا المسؤولية الجنائية للشركات ووصول الضحايا إلى التعويضات.

استمرار تحقيق آخر في التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية

لن تكون هذه المحاكمة بأي حال من الأحوال الفصل الأخير في الإجراءات القانونية، إذ ما تزال لافارج تحت التحقيق الرسمي بشأن التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية، وهي سابقة تاريخية لشركة. ارتكبت الجماعات المُسلَّحة التي يُزعم أن لافارج موَّلتها – وفي المقام الأول الدولة الإسلامية – انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الشعب السوري، تشمل جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية للشعب الإيزيدي. قضت المحكمة العليا الفرنسية بالفعل في هذه القضية بأن "دفع عدة ملايين من الدولارات بوعي وقصد إلى منظمة غرضها الوحيد إجرامي يكفي لاكتمال أركان التواطؤ من خلال المساعدة والتحريض".[1] ورغم أن هذه التهمة بعينها ليست جزءًا من المحاكمة الحالية، إلا أن التحقيق في هذا الجانب من القضية مُستمر.

ما تزال منظمتانا مشاركتين بشكل كامل في هذا الجزء من العملية القانونية، ومصممتين على الكشف عن المدى الكامل لمسؤولية لافارج المُحتَمَلة في الجرائم الدولية التي ارتكبتها الجماعات التي يُزعم أنها موَّلتها.

تأتي هذه المحاكمة بعد مرور ما يقرب من عام على سقوط نظام الأسد وعلى خلفية تصاعُد الدعوات إلى تحقيق العدالة في الجرائم التي ارتكبتها جميع الأطراف خلال النزاع. ولابدَّ من أن تمتد المُساءَلَة لتشمل جميع الجهات الفاعلة، ومن بينها الجهات الفاعلة الاقتصادية الأوروبية.

- لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على الأسئلة والأجوبة.